الاحتلال الأميركي يسعى لتعويم إرهابيي «مغاوير الثورة»!

الوطن- وكالات

في محاولة من الاحتلال الأميركي لتعويم مرتزقته من الميليشيات المسلحة، زعمت الأخيرة إيقاف سيارة محملة بالسلاح كانت متجهة عبر منطقة ٥٥ كم التي يتواجد فيها الاحتلال إلى تنظيم داعش الإرهابي، في وقت تسلمت ألمانيا ٤ يتامى من أبناء مواطنيها الدواعش من الميليشيات الكردية.

وزعمت ميليشيا «جيش مغاوير الثورة» التي تتمركز في منطقة التنف والمدعومة من «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بزعم محاربة تنظيم داعش، أن مسلحيها تمكنوا من إلقاء القبض على سيارة محملة بالسلاح كانت متجهة عبر منطقة ٥٥ كم إلى تنظيم داعش.

وذكرت الميليشيا، بحسب مواقع إلكترونية معارضة، أنه «أثناء تسللها عبر منطقة ٥٥ كم ألقى جيش مغاوير الثورة القبض على سيارة محملة بالأسلحة معدة للتهريب متجهة إلى داعش».

وتشهد مناطق البادية السورية في محيط منطقة ٥٥ كم التي يحتلها «التحالف الدولي» انتشار العديد من خلايا تنظيم داعش، حيث تشير الأنباء إلى إعادة انتشار التنظيم في تلك المناطق بأعداد كبيرة، وتحت أنظار الاحتلال الأميركي ومرتزقته.

في غضون ذلك، سلّمت ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، أربعة أطفال من أفراد عائلات مسلحي تنظيم داعش إلى ممثلين عن الحكومة الألمانية، في أول عملية من هذا النوع مع برلين، بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء.

وقال ما يسمى «المسؤول في هيئة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية»، فنر كعيط، على هامش مؤتمر صحفي عقده في معبر سيمالكا مع إقليم كردستان العراق، «سلمت الإدارة الذاتية أربعة أطفال يتامى ألمان من عائلات داعش لوفد من الحكومة الألمانية»، موضحاً أن «ثلاثة منهم يتامى الوالدين، على حين لا تزال والدة الرابع على قيد الحياة».

وفي برلين، أكد متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية، وفق «أ ف ب»، تسلّم الأطفال الأربعة ومغادرتهم سورية، مشيراً إلى أنه «تمّ استقبال الأطفال عند الحدود السورية العراقية من قبل فريق من القنصلية (الألمانية) في أربيل وسيتم تسليمهم إلى أفراد عائلاتهم» للسفر إلى ألمانيا.

وأشارت الوكالة، إلى أن الأطفال الذين لم يبلغ أكبرهم عشر سنوات هم ثلاث بنات، بينهم شقيقتان وطفلة رضيعة وافقت والدتها على نقلها بسبب وضع صحي حرج تعاني منه، إضافة إلى صبي.

وهذه المرة الأولى التي تتسلم فيها برلين أفراداً من عائلات الدواعش الألمان من «الإدارة الذاتية» الكردية.

وترفض دول عدة، خصوصاً الأوروبية منها، استعادة مواطنيها من مسلحي تنظيم داعش المعتقلين لدى الأكراد، وأفراد عائلاتهم الموجودين في مخيمات في مناطق تسيطر عليها الميليشيات الكردية في شمال شرق البلاد.

في سياق متصل، أعلنت وزارة الدفاع العراقية، أمس، في بيان مقتضب بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن «الاستخبارات العسكرية تمكنت من الإطاحة بأحد أمراء داعش في قاطع هيت بمحافظة الأنبار»، وأوضحت أن «الإرهابي أحد المقربين من زعيم التنظيم الإجرامي أبو بكر البغدادي».

تحذير شديد اللهجة إلى أميركا بشأن الناقلة «أدريان داريا ١»

ظريف يستبعد إجراء محادثات مع واشنطن بشأن اتفاق نووي جديد

وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يلتقي الرئيس الفنلندي سولي نينيستو في هلسينكي (رويترز)

قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أمس الإثنين إن بلاده ليست مهتمة بإجراء محادثات مع واشنطن، لكن ينبغي أن تركز أي وساطة على إعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي المبرم في عام ٢٠١٥ والذي انسحبت منه العام الماضي.

وكان ظريف يتحدث في فنلندا بعد لقاء وزير الشؤون الخارجية بيكا هافيستو الذي قال: إن أوروبا تبذل قصارى جهدها لإنقاذ الاتفاق.

كما أكد وزير الخارجية الإيراني أن الولايات المتحدة الأميركية تعمل على زيادة التصعيد في المنطقة في حين أن إيران تعمل على خفضه.

وذكرت وكالة «فارس» أن ظريف قال خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الفنلندي في معرض رده على سؤال حول ناقلة النفط الإيرانية «أدريان داريا ١»: إن «احتجاز الناقلة كان خطوة غير قانونية وإنه لم تفرض أي هيئة دولية حظراً على مبيعات النفط الإيرانية وإن أوروبا لا يمكنها أن تفرض حظرها على عضو خارج الاتحاد الأوروبي فنحن نسعى إلى خفض التوتر ولكن أميركا تحاول تصعيده».

وأضاف ظريف: «بسبب الحظر لا يمكننا أن نكون واضحين بشأن نوايانا في بيع النفط لأن الولايات المتحدة تحاول بشكل غير قانوني إيذاء دول أخرى».

هذا وأبحرت ناقلة النفط الإيرانية في البحر المتوسط نحو اليونان أمس الإثنين بعدما كانت محتجزة قبالة جبل طارق، فيما حذرت إيران من أن أي تحرك أميركي لاحتجاز الناقلة مجدداً ستكون له «عواقب وخيمة».

وغادرت ناقلة النفط الإيرانية «غريس ١»، التي تغير اسمها إلى «أدريان داريا ١»، جبل طارق يوم الأحد. وأظهرت بيانات تتبع سفن من شركة رفينيتيف في وقت سابق أن الناقلة اتجهت إلى كالاماتا في اليونان، ومن المقرر أن تصل إلى هناك الأحد المقبل.

ورداً على سؤال عما إذا كان باستطاعة الولايات المتحدة تجديد طلب احتجاز الناقلة بعد إبحارها من جبل طارق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية عباس موسوي: «مثل هذا الفعل، بل ومجرد الحديث عنه... سيعرض سلامة الملاحة في المياه الدولية للخطر».

وأضاف في تصريحات نقلها التلفزيون الرسمي: «أصدرت إيران التحذيرات اللازمة من خلال القنوات الرسمية، وخصوصاً عبر السفارة السويسرية، للمسؤولين الأميركيين بألا يقترفوا مثل هذا الخطأ لأنه سيؤدي لعواقب وخيمة».

من جهته قال نائب إيراني كبير: إن الأزمة في العلاقات مع بريطانيا، والتي تضمنت احتجاز طهران لناقلة ترفع العلم البريطاني الشهر الماضي، لن تنتهي إلا بعد وصول الناقلة إلى وجهتها.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية عن حشمت الله فلاحت بيشه، العضو في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني، قوله «إلى أن تصل ناقلة النفط الإيرانية إلى وجهتها، ينبغي على البريطانيين المساعدة في إنهاء الأزمة».

وأضاف: «وهذا يعني أن الأزمة مع بريطانيا لم تنته، بريطانيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنهاء أزمة ناقلة النفط».

وقال موسوي: إن طهران تنتظر قراراً من محكمة بشأن اتهام الناقلة ستينا إمبيرو بانتهاك قواعد الملاحة، وعّبر عن أمله في إتمام الإجراءات في أسرع وقت ممكن.

وقال رئيس السلطة القضائية الإيرانية إبراهيم رئيسي أيضاً: إنه «ينبغي أن تطالب إيران بتعويضات... لتلقن الذين تصرفوا بما يخالف القوانين والقواعد الدولية واحتجزوا الناقلة درساً».

كما نفت وزارة الخارجية الإيرانية أمس وجود أي نية لديها للتفاوض مع واشنطن حول أفغانستان.

وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس الموسوي أن «لا علم له بتبادل الرسائل مع واشنطن حول أفغانستان»، مشدداً على أنه يستبعد الأمر كما أنه لا نية لدى طهران للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن أفغانستان.

وأكد الموسوي أن «السفارة السويسرية في طهران هي قناة إيران الوحيدة مع أميركا».

من جهة أخرى كشف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي أمس الإثنين، عن تلقّي إيران إشارات جيدة من دول الجوار تصب في صالح المنطقة وشعوبها.

وأضاف المتحدث: إن دول الجوار باتت تبدي أهمية أكبر لأمن المنطقة وعلاقات الصداقة مع إيران، لافتاً إلى أن علاقات إيران مع السعودية والإمارات تختلف عما هي عليه مع الولايات المتحدة.

وكشف المتحدث أن إيران مستعدة للتوقيع على اتفاقات ثنائية أمنية واقتصادية وجمركية مع كل دول الخليج.

شينخوا – أ ف ب– روسيا اليوم – سانا – رويترز

عودة أكثر من ألف مهجر خلال يوم واحد

انتهاء مدة تسوية أوضاع السوريين في إسطنبول اليوم.. وقد يواجهون الترحيل

وكالات

عاد أكثر من ألف مهجر سوري إلى البلاد من الأردن ولبنان، خلال الـ٢٤ الساعة الأخيرة، في وقت يتزايد القلق في أوساطهم في تركيا لانتهاء المدة الممنوحة لهم من ولاية إسطنبول لتسوية أوضاعهم أو الرحيل.

وجاء أمس في نشرة مركز المصالحة الروسي في سورية، على موقع وزارة الدفاع الروسية، بحسب ما ذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: خلال الـ٢٤ الساعة الماضية عاد ١٠٣٩ لاجئاً إلى الجمهورية العربية السورية قادمين من أراضي الدول الأجنبية، بينهم ٣٦٢ لاجئاً من لبنان، عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكلخ، إضافة إلى ٦٧٧ شخصاً عادوا من الأردن عبر معبر نصيب».

كما أشار المركز إلى أن ٨ نازحين عادوا، خلال الـ٢٤ الساعة الماضية، إلى أماكن إقامتهم الدائمة داخل البلاد.

في سياق متصل، لفت موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للمعارضات والتنظيمات الإرهابية في سورية، إلى أن المهلة الممنوحة للمهجرين السوريين في ولاية إسطنبول التركية، لتسوية أوضاعهم أو المغادرة إلى الولايات التي يعود تسجيلهم إليها، تقترب من نهايتها، موضحاً أن اليوم الثلاثاء هو اليوم الأخير، قبل اتخاذ إجراءات في حقهم.

وأشار إلى أن يوم غد، سيكون المهجرون السوريون في وضع مختلف يرتبط بمساءلتهم قانونياً واتخاذ إجراءات في حق من لم يلتزم بالبقاء في الولاية التركية التي حصل منها على بطاقة الحماية المؤقتة المعروفة باسم «كيملك».

ولفت، إلى أنه ومع ازدياد قلق المهجرين السوريين من تاريخ انتهاء المهلة الممنوحة، تسارعت الاتصالات بين المنظمات السورية وولاية إسطنبول، لتسوية أوضاع المهجرين خصوصاً المستقرين فيها منذ سنوات، إذ هناك عائلات تعمل في إسطنبول وتستقر فيها، وأولادها يدرسون في مدارس الولاية، لكنّ بطاقاتهم هي من ولايات أخرى.

وذكر، أن هناك عائلات وأفراداً لا يحملون أي «كيملك» أساساً، بعدما أغلقت السلطات التركية باب منح البطاقات قبل سنوات إلا في حالات محددة، إضافة إلى أن هناك رجال أعمال وطلاباً وأرامل وأيتاماً، ولكلّ منهم ظروفه الخاصة.

جدير ذكره أنه ومنذ خسارة النظام التركي للانتخابات المحلية الأخيرة وبشكل رئيسي في ولاية إسطنبول بدأ يتخلى عن المهجرين بعد أن ادعى على مدى سنوات احتضانهم وحمايتهم.

وفي محاولة من أنقرة للتغطية على استخدامها ورقة المهجرين لابتزاز الغرب زعمت مصادر أمنية، وفق وكالة «الأناضول» التركية للأنباء أن طواقم خفر السواحل في ولاية باليكسير (غرب تركيا)، رصدت قارباً مطاطياً قبالة سواحل بلدة أيفاليك، متجهاً إلى جزيرة ميدللي (لسبوس) اليونانية.

وأضافت: إن طواقم الخفر أوقفت القارب وعلى متنه ٤١ مهاجراً غير نظامي يحملون الجنسية السورية، بينهم ١٨ طفلاً و١٠ سيدات، موضحة أن السلطات أطلقت إجراءاتها القانونية بحق المهاجرين.

النظام التركي يقيل رؤساء ثلاث بلديات ويعتقل مئات الأشخاص

اعتقلت سلطات النظام التركي مئات الأشخاص في عدة مناطق في تركيا بحجة صلاتهم بحزب العمال الكردستاني.

وذكرت وكالة رويترز أن وزارة الداخلية التابعة لنظام رجب طيب أردوغان أصدرت بياناً أشارت فيه إلى اعتقال ٤١٨ شخصاً في ٢٩ إقليما في البلاد بذريعة صلاتهم بحزب العمال الكردستاني.

ويشن النظام التركي حملات قمعية واسعة جنوب شرق تركيا بعد نكثه بوعوده بموجب اتفاق سلام توصل إليه في عام ٢٠١٢ مع حزب العمال الكردستاني كما يستهدف مناطق شمال العراق بدعوى محاربة عناصر الحزب.

وفي سياق متصل أقال وزير الداخلية التركي سليمان صويلو رؤساء بلديات ديار بكر وماردين ووان جنوب شرق تركيا.

واتهم صويلو في بيان رؤساء البلديات الثلاث بـ«الإرهاب» ويقصد بذلك صلاتهم بحزب العمال الكردستاني.

وكان رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان دعا الناخبين قبيل الانتخابات البلدية التي جرت في آذار الماضي لعدم التصويت لمرشحي حزب الشعوب الديمقراطي وهدد بإقالتهم في حال فوزهم.

إلى ذلك استنكر نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض آوزكور أوزال قرار وزير داخلية النظام التركي إقالة رؤساء بلديات ديار بكر وماردين ووان جنوب شرق تركيا مشيراً إلى أن نظام أردوغان أثبت من خلال هذا الإجراء أنه فاشي واستبدادي.

وقال أوزال في تغريدة له على موقع تويتر إن «الشعب التركي انتخب رؤساء البلديات الثلاث بأغلبية كبيرة وأثبت تمسكه بالديمقراطية إلا أن حزب العدالة والتنمية أثبت عدم احترامه لإرادة الشعب الذي انتخب أيضاً مرشحي العدالة والتنمية في ولايات أخرى» واصفا إقالة رؤساء البلديات الثلاث بأنه انقلاب على الديمقراطية.

كما دعا رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليتشدار أوغلو اللجنة التنفيذية للحزب إلى اجتماع طارئ.

بدوره ناشد عضو البرلمان التركي عن حزب الشعوب الديمقراطي غارو باليان جميع الأحزاب والمنظمات والقوى الديمقراطية اتخاذ موقف عاجل وفعال ضد نظام أردوغان ردا على إقالة رؤساء البلديات الثلاث.

وقال باليان «إذا سكت الجميع عن القرار الأخير فإن أردوغان لن يتردد في إقالة رؤساء بلديات أنقرة وأزمير وباقي البلديات التي فازت فيها المعارضة في الانتخابات الأخيرة».

سانا - رويترز

قوى الحرية والتغيير تؤجل الإعلان عن أسماء مرشحيها للمجلس السيادي

في جلسة محاكمته الأولى.. البشير يكشف عن تلقيه أموالاً من ابن سلمان وابن زايد

تأجلت محاكمة الرئيس السوداني المعزول عمر البشير إلى السبت المقبل، وعقدت أولى جلسات محاكمته أمس وسط إجراءات أمنية مشددة في الخرطوم حيث يواجه تهماً بالفساد.

وبينما أعلن سابقاً أن جلسة المحاكمة ستكون علنية لوسائل الإعلام، منع المصورون من الدخول إلى قاعة المحكمة، وسمح للصحافيين فقط بالدخول مع التحفظ على أجهزة الهاتف خارج القاعة.

وقال البشير: إن المبالغ التي عثر عليها في حوزته لا علاقة لها بالدولة.

وفي معرض دفاعه عن نفسه في التهم المنسوبة إليه، أشار إلى أن أحد المبالغ ويبلغ مقداره ٢٥ مليون دولار تلقاها من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عبر مدير مكتبه طه عثمان.

كما قال إن الرئيس الإماراتي خليفة بن زايد منحه مبلغ مليون دولار في ظرف ولم يصرفه، ولفت البشير إلى أنه سلم جميع ما كان في حوزته من مال لشقيق نائب رئيس المجلس العسكري عبد الرحيم دقلو.

وبشأن ممتلكاته، صرح بأنه يملك منزلا في حي كافوري ومزرعة وشقة، وأن زوجته تملك قطعتي أرض في ذات الحي، وباعت سيارتها لتشتريهما.

وبدأت أمس أولى جلسات محاكمة البشير، بتهمة الفساد. ووصل البشير أمس إلى مقر المحكمة بمنطقة أركويت في وسط الخرطوم وسط إجراءات أمنية مشددة، بحسب مراسل وكالة أنباء «شينخوا».

ويُحاكم البشير بتهم متعلقة بالفساد وحيازة النقد الأجنبي والثراء الحرام. وكانت جلسة محاكمة البشير، قد تأجلت من قبل مرتين، إذ كان من المقرر بدء أولى جلسات محاكمته في ٣١ تموز، إلا أنها تأجلت بسبب غيابه.

وأرجئت المحاكمة للمرة الثانية بعدما كانت مقررة في ١٧ آب الجاري لترافقها مع مراسم التوقيع على وثائق الفترة الانتقالية.

وكان رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح البرهان، قد أعلن في ٢١ نيسان العثور على نحو ١١٣ مليون دولار في منزل البشير، تضمنت سبعة ملايين يورو و٣٥٠ ألف دولار وخمسة مليارات جنيه سوداني.

وفي ١٣ أيار الماضي، أعلنت النيابة العامة بالسودان توجيه اتهام للبشير، وآخرين بـ«التحريض والاشتراك الجنائي في قتل المتظاهرين» في الاحتجاجات الأخيرة بالبلاد.

وأطاح الجيش السوداني بنظام الرئيس عمر البشير، في ١١ نيسان الماضي بعد نحو أربعة أشهر من احتجاجات حاشدة ضده في البلاد.

في سياق آخر أعلنت قوى الحرية والتغيير عن تأجيل إعلان إنشاء المجلس السيادي إثر خلافات لديها حول أسماء المرشحين المدنيين للمجلس.

وقد طلبت هذه القوى مهلة للتوافق على أسماء مرشحيها، ما أدى بدوره إلى تأجيل حل المجلس العسكري.

وكان مقرراً أمس الاثنين إعلان إنشاء المجلس السيادي بعد تقديم مختلف القوى المشاركة فيه أسماء مرشحيها من المدنيين والعسكريين.

شينخوا- الميادين

هيئة شؤون الأسرى: الاحتلال يواصل احتجاز ٨ أسرى مضربين في ظروف صعبة

عباس ينهي خدمات جميع مستشاريه في ظل أزمة مالية تعانيها السلطة الفلسطينية

الرئيس الفلسطيني محمود عباس يترأس اجتماعاً مع القيادة الفلسطينية في رام الله (رويترز – أرشيف)

قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الإثنين إنهاء خدمات كل مستشاريه في ظل أزمة مالية تعانيها السلطة الفلسطينية.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، أن عباس أصدر قراراً بإنهاء خدمات مستشاريه كافة «بصفتهم الاستشارية» بصرف النظر عن مسمياتهم أو درجاتهم.

وقرر عباس إلغاء العمل بالقرارات والعقود المتعلقة بهم، وإيقاف الحقوق والامتيازات المترتبة على صفتهم كمستشارين.

كما أصدر الرئيس الفلسطيني قراراً بإلزام رئيس وأعضاء الحكومة الـ١٧ «برئاسة رامي الحمد الله» بإعادة المبالغ التي تقاضوها عن الفترة التي سبقت تأشيرة الرئيس الخاصة برواتبهم ومكافآتهم، مشدداً على أن يدفع المبلغ المستحق عليهم دفعة واحدة.

وقرر أبو مازن اعتبار المبالغ التي تقاضوها لاحقاً لتأشيرة الرئيس المذكورة آنفاً «مكافأة».

وفي السياق نفسه، أمر الرئيس الفلسطيني باستعادة جميع المبالغ التي تقاضاها رئيس وأعضاء الحكومة الـ١٧ كبدل إيجار، ممن لم يثبت استئجاره لعقار خلال الفترة السابقة.

وتواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية خانقة منذ قرار إسرائيل في شباط الماضي اقتطاع مبالغ من أموال الضرائب الفلسطينية، بذريعة ما تقدمه السلطة من مستحقات مالية إلى أسر القتلى والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وبحسب وزارة المالية الفلسطينية، فإن إجراء الاستقطاع الإسرائيلي يستهدف مبلغ ١٢ مليون دولار شهرياً أي ١٤٤ مليون دولار سنوياً من أموال عائدات الضرائب الفلسطينية.

ورفضت السلطة استلام أي مبالغ من أموال عائدات الضرائب منقوصة من إسرائيل، وتمسكت حتى الآن بموقفها بضرورة تحويل الأموال كاملة من دون أي استقطاع.

ويقول مسؤولون في السلطة الفلسطينية: إن أزمتها تكمن في محدودية البدائل لسد العجز الحاصل في موازنتها بعد وقف المساعدات الأميركية بشكل كامل وتراجع المساعدات دولية لها وهو ما يزيد من التداعيات الخطرة للقرار الإسرائيلي بشأن أموال الضرائب.

في سياق آخر أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل احتجاز ٨ أسرى فلسطينيين مضربين عن الطعام في ظروف صحية خطرة وصعبة بهدف كسر إرادتهم وإضرابهم.

وأوضحت الهيئة في بيان أمس نقلته وكالة «وفا» أن سلطات الاحتلال تحتجز الأسرى المضربين في زنازين انفرادية يتعرضون فيها إلى جملة من الإجراءات التنكيلية بحقهم كالتفتيش المتكرر ونقلهم من معتقل إلى آخر وحرمانهم من النوم أو الراحة كنوع من العقاب والإرهاق الجسدي والنفسي للأسير.

وبينت الهيئة أن أقدم الأسرى المضربين عن الطعام هو الأسير حذيفة حلبية المضرب منذ ٥٠ يوماً وهو مصاب بسرطان الدم ويواجه ظروفاً صحية خطرة مع استمرار سلطات الاحتلال باحتجازه في ظروف صعبة وقاسية في معتقل نيتسان في مدينة الرملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

وأشارت الهيئة إلى أن سبعة أسرى يواصلون إضرابهم احتجاجاً على انتهاكات الاحتلال وهم كل من الأسير أحمد غنام المضرب منذ ٣٧ يوماً والذي عانى سابقاً من إصابته بسرطان الدم وهو بحاجة إلى متابعة صحية بسبب ضعف المناعة لديه والأسير سلطان خلوف منذ ٣٣ يوماً وإسماعيل علي منذ ٢٧ يوماً ووجدي العواودة منذ ٢٢ يوماً وطارق قعدان منذ ٢٠ يوماً إضافة إلى الأسيرين ناصر الجدع المضرب منذ ١٣ يوماً وثائر حمدان منذ ٨ أيام.

وتطالب الحكومة الفلسطينية المجتمع الدولي باستمرار بالتدخل لوقف ممارسات الاحتلال القمعية بحق الأسرى التي تعد انتهاكاً لكل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمعاملة الأسرى وخاصة مواد اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، مؤكدة أنها ستواصل العمل على جميع الصعد لفضح جرائم الاحتلال بحق الأسرى بهدف توفير الحماية الدولية لهم.

روسيا اليوم- معا- وفا- شينخوا

مجلس النواب الأردني يطالب بطرد السفير الإسرائيلي من عمان

أوصى مجلس النواب الأردني أمس الحكومة الأردنية بإعادة النظر باتفاقية وادي عربة وطرد السفير الإسرائيلي من عمان وسحب السفير الأردني من كيان الاحتلال الإسرائيلي.

ووفقاً لوكالة «عمون» الأردنية فقد جاء ذلك خلال اجتماع مجلس النواب الأردني الطارئ الذي عقد أمس برئاسة عاطف الطراونة وحضور وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي توصيات لجنة فلسطين النيابية.

وقدمت اللجنة ١٧ توصية للحكومة منها إعادة النظر في اتفاقية وادي عربة من خلال اللجنة القانونية ولجنة فلسطين واستدعاء السفير الأردني في تل أبيب وطرد سفير الكيان الصهيوني من عمان ووقف كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وشملت التوصيات عدم السماح للكيان الصهيوني بتغيير الوضع الزماني والمكاني الإسلامي للقدس، كما دعت سفراء الدول الدائمة في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والمجموعة العربية والمجموعة الإسلامية لتأكيد دعمهم لحل القضية الفلسطينية.

وكالات

الوطن
عين على الوطن... سورية وموجهة سياسياً مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١

■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ – فاكس: ٣١٣٠٩٠